التشكيلة المتباينة للمجلس الدستوري في الدساتير المتعاقبة للجمهورية الجزائرية

The disparate composition of the Constitutional Council in the successive constitutions of the Algerian Republic

الدكتورة: فاطمة خرشف

دكتوراه قانون دولي وعلاقات دولية

أستاذة مؤقتة بجامعة يحي فارس بالمدينة

korchofdoctora@gmail.com

ملخص

يعتبر تعديل دستور الجزائر لعام 2016 حدثا هاما على صعيد الإصلاح المؤسساتي، سواء في جانبه الهيكلي أو الوظيفي، و ذلك بهدف تطوير هذه المؤسسات خاصة الإصلاحات التي خصت المجلس الدستوري. فحتى يتمكن المجلس من أداء دوره الأصيل و المتمثل في مراقبة مدى دستورية القوانين. أدخل المشرع إصلاحات على تشكيلة المجلس أين رفع عدد الأعضاء و وضع شروط للعضوية فيه ليتمكن من أداء مهامه بكل فعالية و استقلالية .

الكلمات المفتاحية: مجلس دستوري، تشكيلة، تعديل، عضوية، رقابة، استقلالية..

Abstract:

The amendment of the Algiers Constitution of 2016 is an important event in terms of institutional reform, both structural and functional, with a view to developing these institutions, especially the reforms of the Constitutional Council. The Council can play its original role of monitoring the constitutionality of laws. Where to increase the number of members and the establishment of conditions for membership in order to be able to perform its functions with all effectiveness and independence.

Keywords: constitutional council, formation, amendment, membership, oversight, independence.

مقدمة

تبنى المؤسس الدستوري الجزائري مبدأ الرقابة على دستورية القوانين بمقتضى أول دستور عرفته البلاد بعد الاستقلال مباشرة، غير أنه تراجع عن ذلك في دستور 1976، كما أن عملية التحول الديمقراطي التي عرفتها البلاد ابتداء من سنة 1988، والتي توجت بوضع دستور جديد سنة 1989، كانت دافعا حقيقيا لعودة الرقابة الدستورية إلى مكانتها الطبيعية ضمن أحكام الدستور، خاصة مع تكريسه لمبادئ دولة القانون وعلى رأسها الفصل بين السلطات، وتوسيع مجال الحقوق والحريات -السياسية منها على الخصوص وإقرار الحماية القانونية لها، في ظل استقلال السلطة القضائية.

وعلى الرغم من بعض القيود التي مازالت تحول دون أداء المجلس الدستوري للدور المنوط به على أكمل وجه، خاصة ما تعلق منها بتشكيلة المجلس وألية إخطاره فقد تولي المشرع إصلاحات من خلال التعديل الدستوري الجديد في دستور 2016 أين عمل على مواكبة الدساتير المقارنة و الدستور الفرنسي، وقام بتوسيع تشكيلة المجلس الدستوري و وضع شروط للعضوية فيه .و هذا ليتدارك ما كان غائب في الدساتير السابقة للدولة.

و عليه تكون إشكالية هذا البحث كما يلي :

ما هي تشكيلة المجلس الدستوري التي جاءت في التعديل الدستوري الجديد لعام 2016 ؟
وما هي شروط العضوية فيه حتى يتمكن من تطوير نظام الرقابة على دستورية القوانين؟.

خطة البحث :

المبحث الأول: تشكيلة المجلس الدستوري في دساتير الجزائرية السابقة لدستور 2016

المطلب الأول: تشكيلة المجلس في دساتير (1963، 1976، 1989، 1996)

لمطلب الثاني: الانتقادات الموجهة إلى التشكيلات السابقة للمجلس الدستوري

المبحث الثاني: توسيع تشكيلة المجلس الدستوري وأثرها على الرقابة على دستورية القوانين

في دستور 2016

المطلب الأول: توسيع تشكيلة المجلس الدستوري

المطلب الثاني: شروط العضوية في المجلس الدستوري

المبحث الأول: تشكيلة المجلس الدستوري في دساتير الجزائرية السابقة لدستور 2016
تبنت الدساتير السابقة لدستور 2016 المجلس الدستوري كهيئة سياسية تعمل على مراقبة دستورية القوانين من خلال تشكيلة المجلس التي اختلفت من دستور لآخر . ومن خلال تقييم عمل المجلس الدستوري في مجال الرقابة كانت هذه التشكيلات محل انتقادات كونها لا تمثل التوازن بين السلطات الثلاثة المكونة للدولة ولهذا سنتعرض لتشكيلة المجلس الدستوري في الدساتير السابقة لدستور 2016 وبعدها للانتقادات الموجهة لهذه التشكيلات.

المطلب الأول: تشكيلة المجلس الدستوري في دساتير (1963، 1976، 1989، 1996)

لم يتردد مؤسس الدستور الجزائري في وضع هيئات تتبني الرقابة منذ وضع أول دستور للبلاد بعد الاستقلال مباشرة فمن خلال النص على إنشاء مجلس دستوري يكلف بالرقابة على دستورية القوانين ، ثم أغفل دستور 1976 هذه الرقابة ، و أعيد العمل بها في دستور 1989 ، كما تم التأكيد عليهما من جديد في دستور 1996 .

الفرع الأول: تشكيلة المجلس في دستور 1963

لقد تضمن أول دستور للجمهورية الجزائرية لعام 1963 ، انشاء هيئة تكلف بمهمة الرقابة على دستورية القوانين رغم انه لم ينشأ في الواقع و لم يتحقق، نظرا لاستعمال الرئيس احمد بن بلة المادة (59) المتعلقة بالخطر الوشيك¹ . أين اتخذ الإجراءات الاستثنائية و من ثم تعليق الدستور بعد 23 يوم من إصداره ، أي يوم 23 أكتوبر 1963² ، وذلك من خلال النص على إنشاء مجلس دستوري يكلف بالرقابة على دستورية القوانين والأوامر التشريعية.

يتكون المجلس الدستوري حسب المادة 63 من دستور 1963 من سبعة أعضاء يتم اختيارهم على النحو التالي³ :

- (1) الرئيس الأول للمحكمة العليا (2) رئيسا الغرفتين المدنية والإدارية في المحكمة العليا
- (3) ثلاث نواب يعينهم المجلس الوطني كمتثلين للسلطة التشريعية
- (4) عضو يعينه رئيس الجمهورية (5) أما رئيس المجلس ينتخبه الأعضاء من بينهم وليس له صوت مرجح.

الفرع الثاني: تشكيلة المجلس الدستوري في ظل دستور 1976

يعد دستور 1976^[4] الدستور الجزائري الوحيد الذي لم يتضمن موضوع الرقابة على دستورية القوانين، فمهمة ضمان احترام الدستور أعطت لرئيس الجمهورية بموجب نص الفقرة الثالثة من المادة 111 منه (و هو حامي الدستور)^[5] و لكن لم يبين الدستور آليات الحماية التي يعمل بها رئيس الجمهورية ليضمن و يتكفل باحترام الدستور. و بالرجوع لنص المادة 155 من دستور 1976 نلاحظ أن رئيس الجمهورية يمارس حق الاعتراض على القوانين التي يصوت عليها المجلس الوطني،^[6] فله نتيجة لذلك أن يطلب قراءة ثانية لنص القانون خلال أجل 30 يوما من تاريخ استلامه من المجلس الشعبي الوطني. و يمكن عل ضوء هذه المادة أن يمارس رئيس الجمهورية مهمة احترام الدستور فله أن يعرض النص لقراءة ثانية، إذا تبين أن النص مخالف للدستور و دون أن يصرح بذلك صراحة فإن المجلس الشعبي الوطني قد يفهم من إحالة النص إليه رغبة الرئيس في إعادة صياغة النص وفق مقتضيات الدستور، إن إحالة النص للقراءة الثانية ليست كلها مرتبطة بمخالفة الدستور، و لكن فقط أمكن لنا استنتاج ذلك أي بدون وجود نص صريح. إن امتلاك رئيس الجمهورية لألية عرض النص للقراءة الثانية يهدف من ورائه ضمان احترام الدستور.

و لعل عدم إقرار فكرة الرقابة الدستورية من طرف دستور 1976 يرجع لطبيعة الدستور ذاته، ذلك أن إجراءات تعديل الدستور مرنة^[7]، فبموجب المادتين 191، 192 يعرض مشروع تعديل الدستور من طرف رئيس الجمهورية على المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه بأغلبية الثلثين^[8]،

و بسبب مرونة إجراءات التعديل فإن النص الدستوري يحتل نفس مرتبة نص القانون التشريعي و بالتالي لا يتحقق التفوق للدستور، هذا من جهة. و من جهة أخرى، و بالرجوع لنص الفقرة الثانية من المادة 127 من دستور 1976، فإن المجلس الشعبي الوطني يستوحي مبادئ الميثاق الوطني و التي يجعلها حيز التطبيق في عمله التشريعي^[9]، و هذه إشارة صريحة لخضوع المشرع للميثاق الوطني و ليس للدستور و بالتالي فإن التفوق هنا يتحقق للميثاق

الوطني وليس للدستور، و قد كرس ذلك المادة 06 من الدستور التي تنص على أن: (الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة و قوانين الدولة).^[10]

و لكن لما كانت هذه الأحكام غير كفيلة بضمان احترام الدستور لأنها لم تضع آليات عملية لضمان احترام الدستور و بسبب التجاوزات على الدستور و التي طالبت بعض الأصوات داخل هيئات حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الواحد الحاكم آنذاك، بإحداث هيئة تكلف بمراقبة دستورية القوانين و قد ترجم هذا المطلب في اللائحة السياسية التي صادق عليها المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد من 12 ديسمبر عام 1983، و قد نصت اللائحة: (يدعوا المؤتمر إلى إنشاء هيئة عليا تحت إشراف الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية للفصل في دستورية القوانين لتضمن احترام الدستور و سموه).

عمر هذا الدستور أزيد من اثني عشر عاما، وكان يعمل بمفهوم (الشرعية الثورية) كانت السلطة تدعى السلطة الثورية و من ثم كل ما يصدر عنها ثوري و المصالح بتمير نصوص مخالفة للدستور.^[11] تدارك قادة الانقلاب العسكري من خلال دستور 1976 تصحح هذا الوضع بالتخلي عن الرقابة على دستورية القوانين ثم جاءت المرحلة الثانية اين شرع في الإصلاح عام 1988 وانتهت بدستور 1989

الفرع الثالث: تشكيلة المجلس الدستوري في دستور 1989

يندرج تأسيس المجلس الدستوري في إطار العواصف الديمقراطية التي هبت منذ حوادث أكتوبر 1988، فاعتنق المشرع الجزائري مبدأ يسير وفق التعددية الحزبية، وقام بإنشاء مجلس دستوري مكلف بضمان احترام الدستور.^[12]

الرقابة على دستورية القوانين في دستور 1989^[13] محاولة تكريس دولة القانون تبني المؤسس الدستوري صراحة فكرة الرقابة الدستورية، ونص على إحداث مجلس دستوري في نص المادة 153 يعتبر دستور 1989 القفزة التي أحدثها المشرع و يعود هذا إلى الأوضاع العالمية، كإسقاط النظام الاشتراكي وانتهاج الجزائر للنظام الرأسمالي، والانتقال من دستور برنامج إلى دستور عمل ومحاولة لتكريس دولة القانون.

يتكون المجلس الدستوري حسب المادة 154 من سبعة أعضاء:^[14]

_ عضوان يعينهما رئيس الجمهورية

_ عضوان ينتخبهما المجلس الشعبي من بين أعضائه
_ عضوان تنتخبهما المحكمة العليا من بين أعضائها
_ رئيس المجلس الدستوري يعينه رئيس الجمهورية لفترة واحدة مدتها ستة سنوات غير قابلة للتجديد .

أحدثت التعديلات التي طرأت على دستور 1989 تغييرا في تشكيلة و مهام المجلس الدستوري و قد كانت التعديلات تهدف إلى تحقيق توازن أحسن لسير المؤسسات، بإحداث نظام الثنائية في تشكيل البرلمان بإنشاء مجلس الأمة و نظام الازدواج القضائي وإنشاء مجلس للدولة كمؤسسة قضائية، بالإضافة للأخذ بمفهوم القوانين العضوية لأول مرة في التاريخ الدستوري للجزائر.

و قد انعكس هذا التوسيع في تشكيلة المجلس الدستوري و في جهة الإخطار و كذا في الصلاحيات التي كلف بها المجلس الدستوري ، وهذا ما انعكس في دستور 1996.

الفرع الرابع: تشكيلة المجلس الدستوري في دستور 1996

عرف المجلس الدستوري الجزائري، في ظل دستور 1996^[15] تطورا سواء على مستوى تشكيلته

او اختصاصاته، وذلك يعود إلى ظهور مؤسسات دستورية جديدة، كان من الضروري تمثيلها على مستوى المجلس، كما تم من خلاله إعطاء دور أكثر فعالية لمهمة الرقابة. حيث نصت المادة 163 من الدستور على إنشاء المجلس الدستوري أين اقر بأن يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور»^[16].

أ/ تشكيلة المجلس

يعتبر المجلس الدستوري من الأجهزة القليلة في الدولة التي بها تمثيل لكل السلطات، تسري على تشكيلة المجلس الدستوري أحكام الفقرة الأولى من المادة 164 من الدستور^[17] التي تنص على أن المجلس الدستوري يتكون من تسعة أعضاء، و هذا منذ التعديل الدستوري في 28 نوفمبر 1996.

و للإشارة أن السلطات المؤسسة ممثلة فيه، إذ يعين رئيس الجمهورية بعنوان السلطة التنفيذية، ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس المجلس الدستوري. يمثل البرلمان عضوان عن كل

غرفة، ينتخهما نظرائهم بعنوان السلطة التشريعية. أما بعنوان السلطة القضائية، فإن المحكمة العليا تنتخب عضوا واحدا، كما ينتخب مجلس الدولة عضوا واحدا أيضا.

ب/ مدة العضوية

يعين رئيس المجلس الدستوري بموجب أحكام المادة 164-الفقرتان 3 و 4 - من الدستور، لفترة واحدة مدتها ست سنوات^[18]. و يضطلع أعضاء المجلس الدستوري الآخرين بمهامهم مرة واحدة مدتها ست سنوات، و يجدد نصف عددهم كل ثلاث سنوات. كما يمكن أن تنتهي عهدة العضو بسبب الوفاة أو الاستقالة أو المانع الدائم. وتجرى في هذه الحالات، مداولة يتم عقبها تبليغ السلطة الدستورية المعنية بذلك.

ج/ شروط خاصة بالعضوية

هناك عدة شروط أوجبها الدستور في عضو المجلس الدستوري منها :

1_ حالات التنافي

يخضع عضو المجلس الدستوري للواجبات المحددة في أحكام النظام المؤرخ في 7 أوت 1989 الذي يحدد إجراءات عمل المجلس الدستوري^[19] و الذي ينص في مادته 46 على ما يلي : " يجب على أعضاء المجلس الدستوري أن يتقيدوا بالزامية التحفظ، وأن لا يتخذوا أي موقف علني "^[20].

و حرصا على ضمان حياد المؤسسة و استقلاليتها، أحاط المؤسس الدستوري حالات التنافي بصرامة شديدة ، إذ تنص الفقرة 2 من المادة 164 من الدستور على ما يلي : " بمجرد انتخاب أعضاء المجلس الدستوري أو تعيينهم، يتوقفون عن ممارسة أي عضوية أو أي وظيفة أو تكليف أو مهمة أخرى.^[21] ومن ثم تتنافى ممارسة وظيفة قاضي في المجلس الدستوري مع ممارسة عهدة برلمانية أو وظيفة حكومية أو أي نشاط آخر عام أو خاص.

كما يمنع على كل عضو بموجب المادة 10 (الفقرة 3) من الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الانخراط في أي حزب سياسي. و مع ذلك خفف المجلس الدستوري من هذا التشديد بإتاحة الإمكانية أمام عضو المجلس الدستوري للمشاركة في الأنشطة الثقافية و العلمية إذا رغب في ذلك على أن لا تؤثر هذه الأنشطة على استقلالية المؤسسة و حيادها.

2_ المجال التأديبي

في مجال التأديب، يحظى المجلس الدستوري باستقلالية تامة، إذ يمارس بنفسه السلطة التأديبية على أعضائه. و تشكل هذه الاستقلالية في المجال التأديبي، ضمانا فعلية لاستقلاليتة، ذلك أن إخلال أي عضو بواجباته يعرضه للعقوبات التي يصدرها المجلس الدستوري بالإجماع وفق الإجراء المنصوص عليه في المادتين 47 و 48 من النظام المذكور أعلاه.^[22]

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة إلي تشكيلات المجلس الدستور السابقة

تساءل العديد من الباحثين عن جدوى اعتماد مؤسس دستور 1963 لنظام الرقابة على دستورية القوانين، في كنف نظام سياسي اتسم بترك السلطة بيد رئيس الجمهورية لحد تشخيصها فيه، وهذا بوصفه صاحب السلطة العليا في الحزب و الدولة، في غياب مبدأ الفصل بين السلطات و توازن السلطات ضمن إطار ديمقراطي تعددي ضروري لإرساء قواعد نظام الرقابة على دستورية القوانين بشكل فعال. وما زالت تثار كذلك مسألة تشكيلة المجلس وأثرها على الرقابة الدستورية من خلال ما يلي:

_ عدم تمثيل القضاء بالعدد الكافي في المجلس بالمقارنة مع السلطتين التنفيذية والتشريعية^[23]

_ تعيين رئيس المجلس من قبل رئيس الجمهورية^[24] في نظر المختصين يؤثر كثيرا في عمل المجلس وحياده، فرئيس المجلس حسب المادة 88 من الدستور هو الشخصية الثانية في الدولة الذي يتولى رئاسة الدولة في حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية باقتران وفاة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة.^[25]

كما أن رئيس المجلس يتمتع بدوره بسلطة تنظيمية في إدارة شؤون المجلس من حيث مهامه ومن حيث موظفيه وهذا بتفويض من رئيس الجمهوري.^[26]

_ كما أن رئيس المجلس له سلطة تعيين المقرر الذي يكلف بمهمة التحقيق في ملف موضوع الإخطار وتقديم تقرير وإعداد مشروع رأي أو قرار بشأن الموضوع المطروح.

_ لا كما أن للصوص المرجح للرئيس في حالة تساوي الأصوات دور كبير في عمل المجلس وأداء مهامه.

_ تأثير هيمنة رئيس الجمهورية على السلطة القضائية و التشريعية على استقلالية ممثلها في المجلس فبالإضافة إلى الأعضاء الثلاثة المعينين من قبل رئيس الجمهورية يمكن أن يلتحق بهم العضوين المنتخبين من الثلث المعين في مجلس الأمة من قبل رئيس الجمهورية فهذا يبين بوضوح عدم المساواة في تمثيل الهيئات الحاكمة، وهيمنة السلطة التنفيذية على المجلس الدستوري.^[27]

من خلال ما تقدم، يلاحظ الدور القاصر للمجلس الدستوري و عرقلة الدور الرقابي المكلف به. لذلك يجب توسيع عضوية المجلس الدستوري، بتغليب العنصر المتخصص أي بتوسيع العنصر القضائي، حتى لا تكون أحكامه سياسية.^[28]

نظرا لكل هذه الانتقادات التي وجهت لتشكيلة المجلس الدستوري في الدساتير السابقة سعى المؤسس الدستوري و أخذها بعين الاعتبار ووقف على أهمها و تدارك النقائص التي شابته وجاء بدستور جديد تفادى من خلاله هذه الانتقادات و هذا كان في تعديل 2016 الذي منح للمجلس من خلال توسيع تشكيلته قوة في أداء دور الرقابة أكثر فعالية وهذا ما نتطرق ليه في المبحث القادم.

المبحث الثاني: توسيع تشكيلة المجلس الدستوري و شروط العضوية في دستور 2016

سعى المؤسس الدستوري لعام 2016 قصد قيامه بالمهام المنوط بهي بكل فعالية خاصة في مجال الرقابة على دستورية القوانين من خلال تجنبه للنقائص التي شابت الدساتير السابقة للجمهورية الجزائرية حيث جاء التعديل الدستوري لعام 2016^[29]، ووسع من تشكيلة المجلس الدستوري ووضع شروط للعضوية فيه لرفع من مستوى الأعضاء وتفعيل دورها في الرقابة و كذلك ضمان أكثر لاستقلالية أعضاء المجلس عن السلطات التي اختارتهم سواء تعيينا أو انتخابا.

المطلب الأول: توسيع تشكيلة المجلس الدستوري

نلاحظ على مستوى التشكيلة، أنه تم رفع عدد أعضاء المجلس الدستوري من تسعة أعضاء إلى اثني عشر عضوا^[30]، مع استحداث منصب لئتاب رئيس المجلس الدستوري حفاظا على استمرارية هذه المؤسسة، حيث يضمن كل من المجلس الدستوري ومجلس الأمة استمرارية الدولة من خلال تجديدهما النصفين كل ثلاث سنوات، الأمر الذي

لا يعرضهما لحالات الشغور، وهو ما جعل المؤسس الدستوري يمنحهما صلاحية تولي رئاسة الدولة في حالة شغورها لأي سبب كان، كما أن استحداث منصب ل نائب رئيس المجلس الدستوري جاء ليغطي الفراغ الذي قد تعرفه رئاسة المجلس في حالة تعرض رئيسه لأي مانع. أصبحت تشكيلة المجلس الدستوري موزعة على النحو التالي^[31]:

ـ أربعة أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية.

- اثنان ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني.

- اثنان ينتخبهما مجلس الأمة.

- اثنان تنتخبهما المحكمة العليا.

- اثنان ينتخبهما مجلس الدولة.

وفي حالة تعادل الأصوات بين أعضاء المجلس الدستوري، يكون صوت رئيسه مرجحاً. تستقل كل سلطة بنفسها في كيفية تعيين و اختيار ممثلها في المجلس الدستوري فلا يوجد أي تدخل لأي سلطة على الأخرى عند اختيار ممثلها في هذه الهيئة^[32]. لقد فاقت تشكيلة المجلس الدستوري الجزائري تشكيلة المجلس الدستوري الفرنسي، حيث يتشكل المجلس الدستوري الفرنسي من تسعة أعضاء يمثلون السلطة التشريعية بمجلسيها و السلطة التنفيذية بثلاث أعضاء و لا تمثل السلطة القضائية نهائياً في النظام الفرنسي و هنا نلاحظ الفرق في النظام الجزائري حيث تمثل السلطة القضائية في المجلس الدستوري تمثل مواكبة الاختصاص القضائي للمجلس^[33].

المطلب الثاني: شروط العضوية في المجلس الدستوري

تتعلق شروط العضوية في المجلس الدستوري بالأعضاء لتحقيق استقلالية هذه المؤسسة.
أ/ شروط خاصة بالأعضاء:

زيادة على توسيع تشكيلة المجلس الدستوري، وضعت شروط للعضوية في المجلس الدستوري^[34]، وهذا لدعم المركز القانوني لأعضاء هذا المجلس، إذ يجب أن يتمتع أعضاءه سواء المعينين أو المنتخبين بخبرة مهنية مدتها خمس عشرة سنة على الأقل و حدد كذلك مجال هذه الخبرة وحصرتها في التعليم العالي في العلوم القانونية، أو

في القضاء، أو في مهنة محام لدى المحكمة العليا أو لدى مجلس الدولة أو في وظيفة عليا في الدولة، و بذلك يغلب على تشكيلة المجلس الدستوري تخصص ذوي الخبرة ، وأن يكونوا بالغين أربعين سنة كاملة يوم تعيينهم أو انتخابهم.^[35]

هذه الشروط ستسمح دون شك، بوصول الكفاءات للمجلس الدستوري بالنظر إلى الاختصاصات المخولة له^[36] وعلى رأسها الفصل في طعون المتقاضين التي ستم إحالتها عليه من مجلس الدولة والمحكمة العليا، إضافة إلى رقابة دستورية القوانين والتنظيمات والمعاهدات، والأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان، ورقابة صحة الانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات، والنظر في الطعون المقدمة بشأنها وإعلان نتائجها النهائية^[37].

إضافة إلى الشرطين السابقين اشترط المؤسس الدستوري لعام 2016 ولأول مرة أداء اليمين أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة الأعضاء لمهامهم ، و هذا تأثرا بالمشرع الفرنسي الذي نص على ذلك في المادة 3 من الأمر رقم 85-1067 المؤرخ في نوفمبر عام 1958 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالمجلس الدستوري.^[38]

يؤدي أعضاء المجلس الدستوري اليمين أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهامهم، حسب النص الآتي: "أقسم بالله العلي العظيم أن أمارس وظائفني بتزاهة وحياد، وأحفظ سرية المداولات وأمتنع عن اتخاذ موقف علني في أي قضية تخضع لاختصاص المجلس الدستوري"^[39].

مدة العضوية و عدم قابليتها للتجديد شكلت محورا أساسيا في تدعيم استقلالية الأعضاء، كلما طالت مدة العضوية في هيئات الرقابة الدستورية، وكلما كانت مدة العضوية غير قابلة للتجديد تسهم في استقلال العضو بشكل كبير في أداء مهامه، و يكون محميا من الناحية المعنوية و المادية أو المهنية. ويكون غير طامع لأي منصب عال بعد انتهاء مهمته وكما أن رغبته في التجديد له في العضوية تؤدي إلى ميوله إلى إرضاء السلطة صاحبة التعيين، وهذا ما يؤثر سلبا على نتائج القرارات والآراء الرقابية.^[40]

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن هذه التعديلات لا تمس توازن السلطات والمؤسسات.

فيما يخص إضافة المادتين الجديدتين 184 و185 المأخوذتين مجتمعتين لمعالجتهما شروط العضوية في المجلس الدستوري، والمحرتين كالآتي:

"المادة 184: يجب على أعضاء المجلس الدستوري المنتخبين أو المعينين ما يأتي: بلوغ سن أربعين سنة كاملة يوم تعيينهم أو انتخابهم.

-التمتع بخبرة مهنية مدتها خمس عشرة سنة على الأقل في التعليم العالي في العلوم القانونية، في القضاء، أو في مهنة محام لدى المحكمة العليا أو لدى مجلس الدولة أو في وظيفة عليا في الدولة".^[41]

"المادة 185: يتمتع رئيس المجلس الدستوري ونائب الرئيس، وأعضاؤه، خلال عهدتهم، بالحصانة القضائية في المسائل الجزائية. ولا يمكن أن يكونوا محل متابعات أو توقيف بسبب ارتكاب جريمة أو جنحة إلا بتنازل صريح من المعني بالأمر أو بترخيص من المجلس الدستوري".

- اعتبارا أن الأحكام المضافة تهدف على التوالي، إلى وضع شروط السن والتأهيل والكفاءة والخبرة لتولي وظيفة عضو المجلس الدستوري، وتكريس الحصانة القضائية في المسائل الجزائية لفائدة أعضاء المجلس الدستوري خلال ممارسة عهدتهم.

-واعتبارا أن إقرار هذه الأحكام الجديدة يستهدف تعزيز وظيفة عضو المجلس الدستوري ومركزه الدستوري، وجعله في منأى عن كل أشكال الضغط التي قد تعيق استقلالته في ممارسة اختصاصاته الدستورية.

ب/التأكيد على استقلالية المجلس الدستوري

حفاظا على استقلالية المجلس الدستوري أصبح رئيسه و نائبه و أعضاؤه، يتمتعون بالحصانة القضائية في المسائل الجزائية خلال عهدتهم ، وبذلك لا يمكن أن يكونوا محل متابعات أو توقيف بسبب ارتكاب جريمة أو جنحة إلا بتنازل صريح من المعني بالأمر أو بترخيص من المجلس الدستوري^[42] ، وتأكيدا على حيادهم والتزامهم بأداء مهامهم، أما بالنسبة للاستقلالية المالية ، فلنص عليها في الدستور يعمق هذه الاستقلالية ، إذ لم يرد أي نص بشأنها ما عدا ما نص عليه المرسوم الرئاسي رقم 89-143^[43] بتسجيل الاعتماد اللازمة لعمل المجلس الدستوري في التكاليف المشتركة بالميزانية العامة للدولة ، وكما منح رئيس

المجلس صفة الأمر بالصرف، و الذي يمكنه تفويض إمضائه إلى الأمين العام ا وإلى أي موظف يكلف بالتسيير المالي و المحاسبي للمجلس .

عمد المؤسس الدستوري في التعديل الجديد على ضمان استقلالية المجلس الدستوري وهذا فيما يخص تعديل المواد 182 و 183 و 185 مأخوذة مجتمعة لتناولهما استقلالية المجلس الدستوري، وتشكيلته، وأداء اليمين، والمحترتان كالاتي:

"المادة 182: المجلس الدستوري هيئة مستقلة تكلف بالسهر على احترام الدستور. كما يسهر المجلس الدستوري على صحة عمليات الاستفتاء، وانتخاب رئيس الجمهورية، والانتخابات التشريعية وينظر في جوهر الطعون التي يتلقاها حول النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية ويعلن النتائج النهائية لكل العمليات المنصوص عليها في الفقرة السابقة. يتمتع المجلس الدستوري بالاستقلالية الإدارية والمالية.^[44]

"المادة 183: يتكون المجلس الدستوري من اثني عشر عضوا: أربعة أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية، واثنان ينتخهما المجلس الشعبي الوطني، واثنان ينتخهما مجلس الأمة، واثنان تنتخهما المحكمة العليا، واثنان ينتخهما مجلس الدولة.

في حالة تعادل الأصوات بين أعضاء المجلس الدستوري، يكون صوت رئيسه مرجحًا. بمجرد انتخاب أعضاء المجلس الدستوري أو تعيينهم، يتوقفون عن ممارسة أي عضوية أو أي وظيفة أو تكليف أو مهمة أخرى، وأي نشاط آخر أو مهنة حرة. يعين رئيس الجمهورية رئيس ونائب رئيس المجلس الدستوري لفترة واحدة مدتها ثماني سنوات. يضطلع أعضاء المجلس الدستوري بمهامهم مرة واحدة مدتها ثماني سنوات، ويجدد نصف عدد أعضاء المجلس الدستوري كل أربع سنوات.^[45]

اعتبارا أن التعديلات التي تناولتها المواد 183 و 184 و 185 المذكورة أعلاه تهدف إلى تكريس استقلالية المجلس الدستوري بمنحه الاستقلالية الإدارية والمالية، وتحديد اختصاصاته كقاضي الانتخابات في الاستشارات الوطنية، وإعادة النظر في تشكيلته بزيادة عدد أعضائه من 09 إلى 12 عضوا، واستحداث وظيفة نائب الرئيس، وإقرار ترجيح صوت رئيس المجلس الدستوري في حال تساوي الأصوات أثناء المداولات.^[46]

إن التعديلات المنصوص عليها في الفقرتين 3 و5 من المادة 184 المذكورة أعلاه تهدف إلى تمديد عهدة أعضاء المجلس الدستوري من 6 إلى 8 سنوات، وفرض عليهم إلزامية التوقف عن مزاولة أي نشاط أو مهنة حرّة، بمجرد انتخابهم أو تعيينهم، وكذا أداء اليمين أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهامهم.

واعتبارا أن هذه التعديلات تهدف من جهة، إلى تعميق استقلالية المجلس الدستوري، باعتباره مؤسسة تسهر على احترام القانون الأساسي للبلاد وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ومن جهة أخرى، ضمان تمثيل متوازن للسلطات الثلاث الممثلة في تشكيلته، بغرض تمكينه من التكفل إلى المهام الدستورية الجديدة الموكلة له والمترتبة عن توسيع الإخطار، فضلا عن أنها تهدف ضمان استقرار المجلس الدستوري وتدعيم المركز القانوني لأعضائه، لاسيما من خلال أداء اليمين والتزامهم بالتحلي بالنزاهة والحياد وحفظ سرية المداولات.

خاتمة

نخلص في خاتمة هذه الدراسة، أن دستور الجمهورية الجزائرية 2016 قد أعاد صياغة الأحكام المنظمة للمجلس الدستوري كمؤسسة رقابية دستورية مكلفة أساسا بضمان حماية واحترام الدستور حيث عزز استقلالية هذه المؤسسة و أعاد النظر خاصة في تركيبها بشكل جعلها متوازنة من حيث التمثيل، التمثيل بين السلطات الثلاثة للدولة التنفيذية و التشريعية و القضائية بأربعة أعضاء لكل سلطة.

وهذا ما يعطي دفعا للدور المهم لهذا المجلس في الرقابة فهذا التباين في تشكيلته يؤدي حتما إلى تحقيق فعالية هذه الرقابة . و لكن بالرغم من الثناء الذي أخص المشرع الدستوري الوطني بخصوص التعديلات المتضمنة في دستور 2016 في مادة الرقابة على دستورية القوانين إلا أن المشرع استمر في أسلوب تعيين رئيس المجلس الدستوري بدلا من انتخابه مثل ما هو في الدستور الفرنسي ومحدودية الرقابة في الدستور الجديد ، حيث أن المزج بين التعيين و الانتخاب في العضوية (4 يعينهم رئيس الجمهورية و 8 منتخبون) كذلك هنا يكون احتكار بدل الانتخاب خاصة بالنسبة لرئيس المجلس الذي يكون معين من طرف رئيس الجمهورية. و كذلك بالنسبة للنائب. إمكانية سيطرة الطبقة السياسية على تشكيلة المجلس

الدستوري كون 4 أعضاء يتم تعيينهم من طرف السلطة التنفيذية في هيئة مكلفة بالرقابة فقد تحولها إلى أداة للضغط و التوجيه .

استحدثت المؤسسة الدستوري الجزائري في التعديل الدستوري لعام 2020 محكمة دستورية كمؤسسة دستورية مستقلة تتولى الرقابة على دستورية القوانين و ضبط سير المؤسسات و نشاط السلطات العمومية و صلاحيات أخرى، و بذلك كلفها المؤسسة الدستوري بضمان احترام الدستور لتحل محل المجلس الدستوري.

قائمة المراجع

الكتب

1_ اوصديق فوزي، النظرية العامة للدساتير في النظم السياسية و القانون الدستوري، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بدون طبعة، 2001.

2_ إدريس بوكرا، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، دار الكتاب الحديث، بدون طبعة، 2003.

3_ بلحاج صالح، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر بون طبعة، 2010.

4_ سليمة مسراتي، نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، دار هومة، الجزائر، بدون طبعة، 2013.

5_ شريط الأمين، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر الطبعة السابعة، 2012.

المجلات

1_ مسعود شهبوب، المجلس الدستوري الجزائري (تشكيلة ووظائف)، مجلة النائب للمجلس الوطني الشعبي الجزائر، السنة الثانية، العدد 4، 2004.

2_ عمار عباس، دور المجلس الدستوري الجزائري في ضمان مبدأ سمو الدستور، مجلة المجلس الدستوري الجزائري، العدد 01، 2013.

النصوص القانونية :

أ/الدساتير

- 1_دستور 1963 المنشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 10 سبتمبر 1963 العدد 64.
- 2_ دستور 1976 الصادر بموجب الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 الجريدة الرسمية المؤرخة في 24 نوفمبر 1976 العدد 94.
- 3_دستور 23 فيفري 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89_18 المؤرخ في في 28 فيفري 1989 الجريدة الرسمية المؤرخة في 1 مارس 1989.. _دستور 28 نوفمبر 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 96_134 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 الجريدة الرسمية المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 العدد 76.
- 4_دستور 2016 صادر بموجب قانون رقم 16_01 مؤرخ في 6 مارس عام 2016 يتضمن التعديل الدستوري ،جريدة رسمية رقم 14 صادرة بتاريخ 7 مارس عام 2016.

ب/القوانين :

- _ مرسوم الرئاسي رقم 89-143 مؤرخ في 7 أوت 1989 المتضمن تنظيم المجلس الدستوري والقانون الأساسي لبعض موظفيه الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 32 المؤرخ في 7 أوت 1989.

الرسائل العلمية :

- _ بابا مروان ، الرقابة الدستورية في الدساتير المغاربية (تونس، الجزائر ، المغرب) ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 2015/2016.

المقالات :

- _ قزو محمد أكلي جامعة البليدة2، ملاحظات عامة حول الممارسة الديمقراطية للسلطة والإصلاحات الدستورية في الجزائر.

الهوامش:

¹ .- دستور 1963 المنشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 10 سبتمبر 1963 العدد 64.
_ مسراتي سليمة ، نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر ، دار هومة ، الجزائر

- [2] مسراتي سليمة ، نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر ، دار هومة ، الجزائر ، بدون طبعة ، 2013 ، ص 7.
- [3] _ انظر المادة (63) من دستور 1963 ، السابق الذكر .
- [4] _ انظر دستور 1976 الصادر بموجب الأمر رقم 97-76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 الجريدة الرسمية المؤرخة في 24 نوفمبر 1976 العدد 94.[4]
- [5] _ راجع المادة (3/111) من دستور 1976 .
- [6] _ راجع المادة (155) من دستور 1976 .
- [7] -رغم ان دستور 1976 اعتبر احكام الدستور اسى من القانون العادي .
- [8] _ راجع المادتين (192/191) من دستور 1976 .
- [9] _ راجع المادة (127) من نفس الدستور .
- [10] _ راجع المادة (6) من نفس الميثاق .
- [11] - صالح بلحاج ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال الى اليوم ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر بون طبعة . 2010 ، ص 310 .
- [12] - فوزي اوصديق ، النظرية العامة للدساتير في النظم السياسية و القانون الدستوري ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، بدون طبعة 2001 نص 261 .
- [13] _ دستور 23 فيفري 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89_18 المؤرخ في 28 فيفري 1989 الجريدة الرسمية المؤرخة في 1 مارس 1989 .
- راجع المادة (154) من دستور 1989 . [14]
- [15] - دستور 28 نوفمبر 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 96_134 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 الجريدة الرسمية المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 العدد 76 .
- [16] _ راجع المادة (163) من دستور 1996 .
- [17] راجع المادة (164) من نفس الدستور .
- [18] _ راجع المادة (164/3و4) من نفس الدستور .
- [19] -مرسوم مؤرخ في 7 أوت 1989 المتضمن تنظيم المجلس الدستوري و القانون الأساسي لبعض موضيفيه الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 32 المؤرخ في 7 أوت 1989 .
- [20] _ راجع المادة (46) من نفس المرسوم .
- [21] _ راجع الممادة (164/2) من دستور 1996 . السابق
- [22] _ راجع المادتين (47) و (48) من المرسوم السابق

- 23- قزو محمد آكلي جامعة البليدة2، ملاحظات عامة حول الممارسة الديمقراطية للسلطة والإصلاحات الدستورية في الجزائر
[24] _راجع المادة (2/163) من دستور 1996 و المواد من (17) الى (43) من المرسوم المذكور اعلاه.
[25] _راجع المادة (88) من دستور 1996.
- 26_ الأمين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر
الطبعة السابعة ، 2012، ص155.
[27] _قزو محمد آكلي جامعة البليدة2 ، مرجع سابق.
[28] _فوزي اوصديق ، النظرية العامة للدساتير ، مرجع سابق الذكر .
- 29 _دستور 2016 صادر بموجب قانون رقم 16_01 مؤرخ في 6 مارس عام 2016 يتضمن التعديل الدستوري ، جريدة رسمية رقم 14 صادرة بتاريخ 7 مارس عام 2016.
[30] _راجع المادة (1/183) من دستور 2016 السابق الذكر.
[31] _راجع المادة 183 نفسها.)
[32] _ بوكرا إدريس ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، دار الكتاب الحديث ، بدون طبعة 2003، ص119.
- 33 _مسعود شهبوب ن(المجلس الدستوري الجزائري تشكيلته ووظائفه، مجلة النائب (المجلس الشعبي الوطني الجزائري السنة الثانية العدد4، 2004
[34] _راجع المادة(2/184) من دستور2016 السابق الذكر.
[35] _راجع المادة (1/184) من نفس الدستور.
- ³⁶ أشرف رئيس المجلس الدستوري، السيد مراد مدلسي، في 23 أكتوبر 2016 على تنصيب الأعضاء الجدد للمجلس بعد استكمال التشكيلة المنبثقة عن التعديل الدستوري لسنة 2016، وقد تضمن المرسوم الرئاسي رقم 16-210 المؤرخ في 27 يوليو 2016 نشر القائمة الاسمية لأعضاء المجلس الدستوري على النحو التالي:
- السيد مراد مدلسي رئيسا، السيد حبشي محمد نائبا للرئيس، السيدة حنيفة بن شعبان عضوا، السادة: عبد الجليل بلعلي، إبراهيم بوتخليل، حسين داود، عبد النور قراوي، محمد ضيف، إسماعيل بليت، الهاشمي براهي، كمال فنيش والسيدة فوزية بن قلة أعضاء. نقلا عن عمار عباس، المجلس الدستوري الجزائري في التعديل الدستوري 2016 الموقع: <http://ammarabbes.blogspot.com/2016/12/2016.html>، تاريخ التصفح 2018/01/01.

- [37] _ أنظر عمار عباس، دور المجلس الدستوري الجزائري في ضمان مبدأ سمو الدستور، مجلة المجلس الدستوري الجزائري، العدد 01، 2013.
- [38] _ Ordonnance n 58-1067 ; porton loi organique sur le conseil constitutionfrançais
- [39] _ راجع المادة (6/183) من دستور. 2016.
- [40] _ بابامروان، الرقابة الدستورية في الدساتير المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2015/2016، ص18.
- [41] _ راجع المادة 184 من دستور 2016 السابق الذكر.
- [42] _ راجع المادة (184) من نفس الدستور.
- [43] _ راجع المادة '11) من المرسوم الرئاسي رقم 89-143 مؤرخ في 7 أوت 1989 المتضمن تنظيم المجلس الدستوري و القانون الأساسي لبعض موظفيه الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 32 المؤرخ في 7 أوت 1989.
- [44] _ راجع المادة (182) من نفس الدستور.
- [45] _ راجع المادة (183) من نفس الدستور.
- [46] _ راجع المادة (5 و3/184) من نفس الدستور.